

التشريع والأسرة

لحضرة صاحب السعادة عهد العثماني بك
المستشار الملكي لوزاري الأشغال والشؤون الإجتماعية

في هذا المعترك الذي تحشد الجهود لخوضه ويمتد المصاحون عدتهم له من تجارب وعلم ومال ، يمكن التساؤل عن أثر التشريع في إصلاح الأسرة .
ولا نزاع في أن التشريع وحده لا يكفل هذا الإصلاح وإنما هو أقرب الى أن يكون من ضوابطه وحوافزه .

والتشريع ذاته يجب أن يتمشى مع الجهود الأخرى التي تبذل لإصلاح الأسرة ، وأن يراعى فيه ألا يكون ضيقا يعرقل سيرها في سبيل التقدم ، ولا سائغا تتعثر فيه فيعطل سيرها كذلك ، وأن يتناول الصميم قبل أن يرضى بالزخرف ، وأن يستمد روحه من تقاليدنا الصالحة وتجارب الغير ومن ذلك المعين الفياض ، معين التشريع الاسلامي في جوهره الصافي وروحه الاجتماعية السامية مجردا من البدع الضارة والجهود القاتل ومؤيدا لمقتضيات التطور الصالح والنهضة المباركة ، وأن يكون مقصودا بالتشريع على الأخص تعجيل تحقيق الإصلاح ومؤازرة المصلحين وصيانة ما نبنيه من عبث الشهوات الجاحمة وعصف النزعات الطائشة ، وتنسيق الوسائل وتهيئة الجو الصالح لتؤتي الجهود المبذولة للإصلاح ثمرتها في وقت قريب .

ولا نزاع في أنه حيث يتفاقم الشر يتعين تدخل المشرع بحزم وصرامة ليقضي على بذوره قبل أن تنبت وتشيع الفساد في المجتمع .

التشريع الإسلامي والأسرة :

وقد كان التشريع الإسلامي سباقا الى العناية بتكوين الأسرة وسلامتها ، وتوفير أسباب هئتها وتضامنها ، والقضاء على عوامل الشقاء بين أعضائها .

١ - فحس على الزواج وجعله آية من آيات الله على عباده قوامها التوادد والتراحم . فقال : "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"

ونعت عقد الزواج بالميثاق الغليظ تعظيما لشأنه ، وتقديسا لحرمة ، وإشعارا بما له من فضل في تكوين الأسر وتهيتها أسباب العمران ، ونهيا عن العبث به إرضاء لهوى النفس ، أو تقضه دون ضرورة ملجئة أو مصلحة محققة .

٢ — وعند ما أحل الطلاق عمل على مجانته بقدر الطاقة إلا حيث يدعو إليه عدم استقامة حياة الزوجية ، وأراد ألا يجعله وليد الهوى الجافع والنزعات الباطلة . وإنما أريد به انتقاء ما عمى أن يحدث من المعطلات لحكمة الزواج ودوامه وتهية الجو الصالح للأسرة سعيدة صالحة ، ودعا إلى السعى في معالجة أسبابه . ونهى عن الإسراف فيه ، تنزيها لهذا الميثاق الغليظ من أن يعصف به الترق والهوى والغضب والعبث الباطل . فجاء في الحديث الشريف ” أبغض الحلال إلى الله الطلاق ” .

وجاء في الكتاب الكريم ” الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ” .
” وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا ” .

٣ — وعندما أجاز التعدد أجاز التعدد أجازته لضرورة تقتضيه ، وقيده بما يقربه من الخطر تجنبا لهذه الرخصة من أن تتخذ وسيلة لانتعة مطلقة من كل قيد بعيدة عن كل مسئولية دون نظر لما يشيعه التعدد من العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة فيقضى على هئائها وتضامنها واتجاهها ، فقال ” فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ” . ” ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل ” .

٤ — وعنى بالحض على رضاعة الأم لأطفالها ورسم لها حدود الرضاعة الكاملة رغبة في تحقيق المزايا الصحية والاجتماعية والخلقية التي ترتب على هذا الإرضاع . فقال تعالى :
” والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ” .

٥ — ثم نظم الواجبات المترتبة على النسل دون إرهاب ولا حرج ، فجاء في الذكر الحكيم :
” وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ” .

٦ — وحض على حسن المعاشرة وألا يكون من وراء الكراهية العارضة والغضب الطارئ قضاء على رابطة مقدسة لعلها من اسمى آيات الله على عباده ، واستبقاء لنعمة الزواج وخيره . فنص على ذلك بقوله :
” وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ” .

٧ — وقدر ما للرأى من شأن فى تكوين الأسرة ورعايتها وإصلاح العمران فتحبها حقوقها كاملة أو كلفها تكاليفها كاملة حيث قال : "ولن مثل الذى عليهن بالمعروف" .

٨ — وقسم الفريضة ومنه عن تخطى حدودها متوخيا المصلحة العامة التى كثيرا ما تقضى أو يتجنبها الناس تحت سلطان الغرض وحكم الهوى ، فيقع الشقاق بين الولد وتتصدع الأسرة وتقوم الخصومة مكان التوادد والتراحم والتعاون . وحيث حض على البر أو جب الاحتفاظ لأفراد الأسرة بما يجنبهم الفقر ويكفل لهم الرخاء فقال : "أباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليا حكيما" .

وروى سعد بن أبى وقاص عن النبى أنه قال : "لئن ترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس" .

تدخل المشرع المصرى لحماية الأسرة :

١ — لم يعن المشرع المصرى بالأسرة العناية الواجبة لسلامتها ورخائها وهنائها بل ترك أمرها على غاربها فترة طويلة من الزمن ساء فيها حالها ودب الشقاء بين أفرادها وتداعى بناؤها فبقى أمر الطلاق والتعدد والمفاضلة بين الأولاد فى الفريضة فوضى لشتى الحيل والوسائل لا ضابط لها ولا رادع من دين أو قانون . ونسى الناس أو تناسوا تلك الحدود المرسومة ، وتلك الأوامر والنواهي الصارخة ، وتلك القيود التى أريد بها ردهم إلى الهدى والارتماع بالزواج عن أن يكون مجرد متعة تافهة وعبث وطو ، وبالطلاق أو الأمساك عن أن يكونا أداة تنكيل وإضرار ، فشاغ الفساد ونجحت الناس بالشكوى وازدحمت دور المحاكم بالمآسى ومابقى بعيدا عنها أدمى وأمر .

وكان لدى المشرع المصرى الوسائل الفعالة للقضاء على هذه الحال ورد الناس إلى الحدود التى رسمها الدين الحنيف فى جوهره الصافى وروحه العالية وآيات الكتاب الكريم وأحاديث الرسول الذى جاء بالهدى ودين الحق .

٢ — ثم تحرك المشرع فى ببطء وتردد ليعالج بعض العلل التى استفحل أمرها حتى جعلت حياة كثير من الأسر رجحيا واستحال معها صلاح الأسرة أو بقاؤها ، وليحد من وسائل التنكيل والمضارة ، وليقضى على نوع من العبث برابطة الزواج وأسباب انفصامها :

(١) فمنع الزواج دون سن معينة ليحول دون اتخاذا أداة لمجرد العبث واللهو أو ابتزاز المال ، وليضمن للزوجين منافع متبادلة تمنحهما من احتمال أعباء حياة الأسرة وتفهمها

والاضطلاع بتكليفها . ولما شاع قول الزور والشهادات الباطلة تدخل ووضع عقوبة رادعة للقضاء على هذه الوسائل المنكرة التى قصد بها التحلل من قيود السن وتجنب حكمة التشريع .

(ب) وأوجب عند الإنكار عدم سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية صيانة لهذا العقد المقدس الذى هو أساس رابطة الأسرة من الجلود والانكار ، وحماية للحقوق المترتبة على حياة الأسرة .

(ج) وتدخل لتنظيم بعض شؤون الطلاق تخفيفا لبعض مضاره وسموا به عن اتخاذه أداة لهو وعبث ، فمنع وقوع طلاق السكران أو المكره ، ومنع وقوع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه ، وجعل الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة . وأجاز التطليق للمعز عن الاتفاق ، وللعيب وللضرر ولغيبية الزوج بدون عذر ، ولحبس الزوج وغير ذلك لتفادى الأضرار الاجتماعية الخطيرة التى تترتب على بقاء الزوجة مرتبطة بعقدة الزواج فى حالات لا تتوافر فيها أسباب الحياة الزوجية ومقوماتها .

(د) ولما نهضت الصناعة فى مصر وعنى المشرع بتنظيم شؤون العمال فى بعض الصناعات أولى المرأة قسطا من رعايته ليتمكنها من أن تقوم بجانب عملها — الذى تضطرها إليه حاجة ملحة — بواجبها نحو الأسرة ، فحددت ساعات العمل بالنسبة إليها تحديدا يرفع الإرهاق ، وأوجب لها راحة أسبوعية ، وحرم استخدامها فى أعمال معينة لا يؤمن جانب الخطر فيها . وقد راعى المرأة الحامل بصفة خاصة فحفظ لها حق الانقطاع عن العمل شهرا قبل الوضع ، وحرم تشغيلها خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع . وأجاز امتداد هذه المدة إلى مثلها مع اقتضاها نصف أجرها ، وحرم فصل المرأة من العمل إذا ثبت أن غيابها كان بسبب مرض ناشئ عن الحمل أو الوضع ولو امتد الغياب إلى ثلاثة أشهر .

عدم كفاية التشريع المصرى لحماية الأسرة :

على أن أبسط نظرة تلقى على هذا التشريع تدل على أنه بالرغم من وفرة فى الظاهر لم يشتمل على العناصر الكفيلة بسلامة الأسرة وصلاحها ، وأنه تشريع أملت فيه الضرورة الماجئة لمعالجة بعض المشكلات التى نشأت وكان لها بعض الأثر فى تصدع بنيان الأسرة بعد أن عم البلاء وارتفعت الشكوى ، وأنه تشريع وقاية ناقصة لا تشريع إنشاء وإنتاج . فالأسرة

وحدة عاملة لها إنسانها الاجتماعي وكيانها العقلي وكيانها الاقتصادي وكيانها الصحي ويجب أن تتوافر أسباب الإصلاح المختلفة لاييجاد هذا الكيان سليما قويا متماسكا متضامنا الأجزاء وأن يوضع التشريع الحافز والمدعم والواقى لهذا الإصلاح .

ويجب أن تكون لدى المشرع فكرة واضحة كاملة عن أسباب ضعف الأسرة وتداعياتها ، وسياسة شاملة لمعالجة هذه الأسباب أو المعاونة في العلاج عن طريق التشريع والا كان التشريع أعرج مشوها ناقصا واختل التوازن بسبب نقص التشريع من جهة ووفائه من جهة أخرى ، وكانت العوامل المختلفة التي تعمل في إصلاح الأسرة قائمة ولا سند لها من التشجيع أو ممتنة ولا حافز لها من التشريع ، وبقيت العلل الاجتماعية والمقر والجهل والمرض تهد في كيان الأسرة وتهتد بالتالى في كيان الأمة وضاعت جهود المصلحين عبثا .

فاذا كانت البلاد تشكو من أزمة الزواج فإين التشريع الذى يشجع على تحمل أعبائه في سبيل تكوين الأسر ؟

وإذا كانت الأسر تشكو من فوضى التعدد وفوضى الطلاق فإين التشريع الذى يعالج هذه العادة المدمرة في حياة الأسر وعلى الأخص في الريف حيث لا يزال التعدد فاشيا ؟

وإذا كانت الأمراض الخبيثة تعصف بهناء الأسر وبمخزاتها فإين التشريع الذى يقبها شر هذه الأمراض ؟

وإذا كانت الأسر تنوء تحت عبء المشكلات الناتجة عن فقدان التضامن في الأسرة فإين التشريع الذى يحقق هذا التضامن ويكون من الأسرة عاملا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا له خطره في حياة البلاد ونهضتها ؟

وإذا كانت المرأة قد أخذت تهجر مملكتها لتدبر مملكة الرجل فإين التشريع الذى يردا إلى ملكها ويحنب الأسر والبلاد شر التزاحم في ميدان وترك الميدان الآخر خاليا ؟

فلنجمل الموقف ، ولنقل إن التشريع المعصرى لا يزال بعيدا عن العناية بأموال الأسرة ولا يزال المصلحون يتخبطون لم يضعوا لأنفسهم برنامجا واضحا لإصلاح الأسرة يدعمونه بتشريع صالح . وقد ضعفت الضوابط التى أملاها التشريع الإسلامى ولم يتدخل المشرع ليفرضها ويتطور بها مع تطور الحالة الاجتماعية ومشاكلها المعقدة . ولا يزال إذ نقيم صرح الإصلاح الاجتماعى نقيمه على كثران من الرمل وحين نرسم معالمه نرسمها على صفحة الماء .

نظرة عاجلة في التشريع الأجنبي :

عنى التشريع الأجنبي بشؤون الأسرة وحاول أن يتناولها بالإصلاح من مختلف نواحيها وفى صورته المختلفة، مع ما توافر لتلك البلاد من ثقافة شاملة ومستوى صحى واجتماعى واقتصادى كفىل يتحقق كثير من أوجه الإصلاح والحماية للأسرة دون تشريع .

فعالج ما تعانيه الأسر من أعباء المعيشة اذا كثر عدد أفرادها، ففرض التشجيع الوطنى للأمم الكثرة العدد، وضمن أحكامه منح إعانات مالية للأسر التى يزيد عدد أطفالها عن ثلاثة، وفرض هذه الإعانة على المديريات والمحالس وعلى الدولة .

وفرض إعانة حكومية تمنح للمرأة العاملة عند الوضع، وعالج وسائل التشجيع على الإجهاض والدعاية ضد النسل، وفرض عقوبات رادعة للقضاء عليها .

وشرع عقوبات على هجر الأسرة .

وشرع أحكاما لإسقاط الولاية حماية للأطفال من شرور الآباء والأولياء، واستخلاصا للجيل الناشئ من مفاصد البيئة وسلطة الاشرار من الآباء والأمهات . وقامت الحكومات بإنشاء المؤسسات التى تؤوى من سلبت ولايتهم ولم يكن لهم عائل صيانة لهم من حياة القنرد ولإعدادهم إعدادا صالحا لحياة شريفة مثمرة .

وحى الشيبية الناشئة من شرور الملاهى الضارة بهم وهم فى سن مبكرة ومن مفاصد الإغراء والسقوط .

وأنشأ صناديق لإعانة الأمومة وحماية الأمهات والأطفال .

وشجع على الزواج من طريق فرض ضريبة تصاعدية على العزوبة .

وخفف من أعباء الأسر الكثرة العدد من طريق الإعفاء الكامل أو التخفيف من الضرائب .

وحى الأمومة بين النساء العاملات حماية وافية من الوجهة الصحية والمالية، وفرض هذه الحماية للأمومة بين النساء العاملات الزراعيات كذلك .

ونظم حضانة الأطفال وإرضاعهم عند المرضعات المحترفات .

ونظرة عاجلة على مبادئ التشريع الأجنبي الحديث تبين مبلغ تقدم الغير وناحرنا، ومبلغ قصورنا بالتشريع عن أن يعالج أخطر مشكلات الأسرة ومصادر عللها، وأن الأمر يقتضىنا حشد قوى التشريع لتساند مع غيرها من القوى التى أعدناها للإصلاح الاجتماعى وعلى الأخص إصلاح الأسرة .

حاجتنا العاجلة إلى تشريع يصون الأسرة :

لست من دعاة الإسراف في التشريع الاجتماعي ، ولا الارتفاع إلى مستوى أعلى من مستوى الأمة بدرجة تجهد الناس وتحملهم على التحايل للتخلص من قيوده، ولكن يجب أن ينشط المشرع ليواجه المشاكل الخطيرة والعلل الفتاكة، وأن يشرع تشريعا يلاحق حركة التطور ويفذى النهضة المصرية ويشد أزرها . والتشريع المعصر قاصر قصورا بارزا من هذه النواحي . ويجب أن يعنى المشرع الاجتماعى أول ما يعنى بشؤون الأسرة وأن يعاون في إصلاحها من نواحيها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

فالإصلاح الصحى يتطلب الاحتياط لسلامة النسل بفرض نظام الكشف على الزوجين للوقوف من سلامتهما من الأمراض الخبيثة أو الفتاكة التى من شأنها أن تقضى على هناء الأسرة وعمراتها .

ويتطلب تشريعا يعنى بالرضاعة ويفرضها كواجب على الأم يعرضها الامتناع عنه أو التقصير فيه للجزاء استبقاء لمزاياه الصحية والاجتماعية فى سلامة الأطفال وغيرهم وصلاح أخلاقهم . وحيث يحتاج الأمر للرضعات يجب وضع قيود عليهن تتحقق بها سلامتهن من الأمراض الضارة بالأطفال وتناسب حالتهم مع سن الطفل الذى يرضعنه .

ويتطلب تشريعا يوفر العناية بإعداد القابات من حيث الكفاية الفنية وتحريم هذه المهنة على غير من أعددن لها إعدادا كافيا . فإن مساوئ الجهل بأصول هذا العمل قد يعرض الأم للموت أو المرض المضر بأمومتها ، كما قد يعرض الأولاد للموت أو التشويه .

والإصلاح الاجتماعى يتطلب تشريعا يقيد الطلاق بما يستبقيه لمواجهة ضرورة ملجئة ويحزمه حيث يكون أداة للعبث الفارغ والهووى ، إذ لا معنى لأن تبقى رابطة الزواج المقدسة ويكون الأسرة هدفا لهذا العبث تهدمه كلمة يلقيها الزوج دون حرج ولا ضرورة ولا ترو .

ويتطلب تشريعا يقيد التعدد فيقيه رخصة تواجه مبرراته القاسية كاختلال ميزان التعادل بين الرجال والنساء، وعقم الزوجة ومرضها مرضا يمنعهما من القيام بحقوق الزوجية ، ويحرمه كحق للزوج يباشره للتمتع المطلقة من كل قيد والخلالية من كل مسئولية دون النظر لما يجلبه من الفقر والشقاء وإشاعة البغضاء بين أفراد الأسرة الواحدة .

ويتطلب تشريعا يقضى على الدعارة الرسمية ويحارب الدعارة السرية ليرد الناس إلى حياة الأسرة الطاهرة الشريفة المشرفة، ويحنبهم شر المرض الفتاك وفوضى الأخلاق والأنساب .

ويتطلب تشريعا يوفر انسجام الأسرة وتضامنها، وإنماء روح القومية الصحيحة في الأولاد من طريق منع المصريين من الزواج بغير المصريات . وللشرع المصرى سابقة في هذا النوع من التحريم عند ما أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ وحرم فيه الزواج بغير مصرية على رجال السلك السياسى والفنصلى صيانة لمصلحة الدولة ولاشك أن في تعميم التحريم صيانة لمصلحة أكبر وهي مصلحة القومية المصرية والناتئة المصرية وطبع الأسرة المصرية بالطابع القومى الصميم . ويتطلب تشريعا يسقط الولاية عن الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء والأمهات والأولياء في الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم وسلامة تكوينهم . وقد سبق للشرع المصرى أن استن إسقاط الولاية على المال وليس المال أغلى من الخلق ولا أولى بالعناية . على أنه تجب الحيطه لهذا التشريع من طريق الاطمئنان لقيام نظام يحقق نوعا من الإشراف الصالح والولاية البارة يرعى من سلبت الولاية منهم .

والإصلاح الاقتصادى للأسرة يتطلب تشريعا لتنظيم صناديق عامة للأسرة تعاون في تمويلها الدولة والهيئات المحلية والتبرعات ، وتخصص أيام للأسرة تعاون الحكومة من طريق التشريع في تنظيمها وتنظيم مواردها بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الكماليات والملاهي ويخصص إيرادها للاتفاق على إعانة الأسر الفقيرة والكثيرة العدد وللتشجيع على الزواج .

ويتطلب تشريعا لحماية الأمومة في شتى ميادين الحياة المصرية في الحضر والريف من طريق تنظيم إعانات للأمهات الفقيرات عند الوضع ، وفي فترة الحمل حيث يحتاج الحال للعناية بالغذاء والدواء وعدم الإجهاد في العمل .

ويتطلب تشريعا لتحقيق الضرائب عن الأسر وعلى الأخص الكثيرة العدد مقابل زيادة نفرض على العزاب جفزا لهم على الزواج لتكوين الأسرة وتجنبيا لهم من مفسد العزوبة وحوافزها الضارة على أن يخصص جزء من الضريبة في إصلاح حال الأسرة المصرية طبقا لبرنامج يوضع لهذا الغرض .

٤ ويتطلب تشريعا يحدد من وسائل التفضيل بين الأولاد في المال من طريق الوقف أو الهبة أو الوصية أو غير ذلك من طرق التحايل في التصرفات استثناء للمودة ومنعا للشقاق .

والإصلاح في نظم الثقافة وقوانينها — يتطلب وضع تشريع يوجه به التعليم بالنسبة للمرأة التوجيه الملائم لسماتها الكبرى ، ويحجبها الإشراف في ذلك التعليم الذى تتلقاه أغلب فتياتنا في الوقت الحاضر والذي يؤدي بهن إلى البعد عن طبيعة وظيفتهن في الحياة ويحرم الأمة أهم عنصر في الإصلاح الاجتماعى وهو عنصر المرأة . وبذلك يمكن أن يقوم التضامن الاجتماعى في ميدان الحياة بين المرأة والرجل كما يتحقق التعاون بين الجنسين على أكمله .

فإذا هيئت المرأة من طريق الثقافة والزينة الصحيحة للقيام بمهمتها الأولى في الحياة وأعدت لأن تكون زوجة وأما أو مربية أو طيبة للسيدات وممثلة في زمن الحرب والسلام أو مرشدة اجتماعية أو توفرت على الصناعات النسوية وأعدت لها ، كفلتنا للأسرة المصرية نهضة عاجلة وسلامة دائمة ورفعنا البيئة المصرية وحققنا لها كثيرا من أسباب الهناء والترفيه وحسن التوجيه وانتفعنا بالمرأة وبمواهبها وعواطفها وروح التضحية فيها انتفاعا كاملا في ميادين الإصلاح الاجتماعي وهي أبعد أثرا في صلاح الأمة من تلك الميادين التي تطمع فيها الفتيات مأخوذات بفكرة الحرية والمساواة والمزاحمة وكفاية الاستعداد .

إن حالة الأسرة المصرية وراعتها المرأة المصرية تتطلب منا جهدا ومالا وإيمانا عميقا بما للأسرة والمرأة من خطر في توجيه الإصلاح الاجتماعي وتحقيقه . وتتطلب منا برنامجا شاملا لهذا الإصلاح توضع أسسه وتدرس تفاصيله ويتساند أولو الأمر العاملون على تنفيذه ، وتقدم له الأمة ما يحتاج إليه من جهد ومال ، راضية مطمئنة إلى أن في العناية بصلاح الأسرة صلاح الأمة والقضاء على كثير من مشاكل الحياة وأسباب الانحلال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والصحي الذي نعانيه في كل بيئة ، ونعمل جاحدين على تخفيف ويلاته ونصدم آخر الأمر بالفشل لأن الإصلاح لم يبدأ بالحليلة التي يتمكن منها جعم الأمة .

وإن انتشار الجهل بين الأمهات من الأسباب الرئيسية لشقاء العائلات وفساد الأولاد وضعف الأخلاق وما نلمسه من التخاذل والتواكل والبؤس والمرض .

وإن من دواعي التفاؤل أن قامت في مصر أخيرا وزارة تخصصت للشؤون الاجتماعية وهي بحكم تخصصها وما يجب أن يتوافر لها من الوسائل قيمة بأن تدرس أسباب الإصلاح المختلفة التي لحا إليها غيرنا من الأمم الناهضة وأن تقتبس منها ما يلائم حالتنا كما تقتبس من صميم الحياة المصرية وتطوراتها وتجاربها ما تعالج به الداء ، وأن يكون التشريع الكامل المترن بعض هذه الوسائل ، على أن يكون تشريع بناء وتدعيم يشع الطمأنينة في جوف الأسر ، ويعمل على تأييد الجهود الأخرى التي تعمل للإصلاح . ويكون تشريع رحمة وعون وإرشاد وحزم عند ما تقتضي أسباب الإصلاح الحزم والصرامة .

محمد العشماوى